

المحاضرة الثامنة

دور المجتمع المدني في تفعيل الحكم الرشيد

لقد برز مفهوم المجتمع المدني في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية وتحقيق نسق الحكم الصالح في الدول الشمولية والتسلطية، وعني هذا المفهوم بانتزاع فضاء للنمو التلقائي للروابط التحتية للمجتمع، وتحقيق حد أدنى من الاستقلالية لهذه الروابط بعيدا عن سطوة الدولة وإيجاد بنيات يمكنها الدفاع عن الفرد والجماعات الصغيرة ضد تسلطها، وتمكين المجتمع من صياغة الدولة بما يعزز الحرية والتطور للمجتمع ككل.

1/ مفهوم المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني (بالإنجليزية: **Civil Society**) بأنه إحدى المؤسسات المستقلة التي تظهر داخل المجتمعات، وتكون العلاقات بين تلك المؤسسات قائمة على الأمور الطوعية، وتتمثل مؤسسات المجتمع المدني في الأحزاب، والنقابات، والمنظمات الخاصة بحقوق الإنسان، ومن الجدير بالذكر أن كلمة المجتمع تشتق من الفعل اجتمع، والمصدر اجتماعا، ومن اسم المفعول مجتمع به، أما كلمة المدني فهو اسم ينسب إلى كلمة المدينة، وتكون المدنية مخصصة للمواطنين بشكل عام على العكس من مفهوم العسكرية.¹

ويعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه عدد من المنظمات غير الربحية، و غير الحكومية، والتي تعتمد على النهوض بالاهتمامات، والقيم الخاصة بالأشخاص المنضمين إليها، وتكون معتمدة على أسس أخلاقية، أو خيرية، أو دينية، أو علمية، أو ثقافية، ومن تلك المنظمات: الجماعات الخاصة بالمجتمع المحلي، أو المنظمات ذات الطابع غير الحكومي، أو الجماعات المكونة من سكان المنطقة الأصليين، أو المنظمات الخيرية، أو النقابات العمالية، أو النقابات المهنية، وملخص هذا التعريف أنها المؤسسات التي أسست على يد أفراد أو جماعات ذات طابع إنساني، حيث تظهر أعمالها من خلال مقدرة أعضائها وإمكانياتهم، كما تتميز هذه المؤسسات بأنها بعيدة عن السياسة، ومستقلة تماما عن السلطات الحكومية.

¹ انظر:

2/ المجتمع المدني وتحقيق مرتكزات الرشادة السياسية

إن تجسيد الحكم الراشد وترقيته يتوقف على مدى توافر المرتكزات الأساسية التي تساعد على تكريسه، ولا شك أن اعتبار المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فإنه يقع على عاتقه مهمة تجسيده وترقيته، انطلاقاً من إسهامه في تفعيل المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها.

و هو ما يتطلب التطرق إلى الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي و اظهار علاقتها بالمجتمع المدني، ثم محاولة معرفة دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية التي تعد أهم مؤشر على وجود تواصل بين النسق الاجتماعي والسياسي، و الوصول إلى تحديد دور المجتمع المدني في تكريس القاعدة التي تقوم عليها الرشادة السياسية والتي تتجسد في القيم الثقافية السياسية.

2-1 المجتمع المدني والديمقراطية:

2-1-1 مفهوم الديمقراطية:

تعد الديمقراطية شكلاً من أشكال الحكم، تشارك فيه جميع الشرائح الاجتماعية في اختيار ممثليها في الحكومة، ومنه فإن هذا التعريف يشمل ممارسة الشعب لحقوقه وحرياته كافة، بما فيها حرية الرأي والتعبير والمعتقد انطلاقاً من المبدأ المعروف بأن الناس متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.² إن الديمقراطية حسب مونتسكيو تكون السيادة فيها بيد الشعب في مجموعة، وتنفيذ النظام السياسي يكون بيد الناخبين.³

2-1-2 الديمقراطية وعلاقتها بالمجتمع المدني:

إن غياب الأسس الجيدة لبناء مجتمع مدني يعد عائقاً هاماً، ونقصد أهمية الديمقراطية، لا كنظام سياسي يشمل تداول السلطة وتحقيق التعددية السياسية فقط، لكن الديمقراطية كسلوك يحقق المشاركة الفعالة في الحياة العامة، فيظهر الفرد من خلالها كمواطن بصورة كاملة يهتم بحياة بلاده و باحترام المؤسسات وتحقيق الانسجام بين مصالحه ومصالح الجماعة، فلا يهدد سلوكه وتعصبه توازن المجتمع

² انظر: حسن حافظ، تطور مفهوم الديمقراطية، في:

www.alsaloooh.com.2007/03/08.

³ محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1994، ص. 381.

أي سلوك ديمقراطي يفترض التسامح الإيجابي والقدرة على احترام وجهات النظر المتبلورة في إطار المجتمع المدني.

كما أن من الأسس الهامة لقيام الديمقراطية هي القبول العام للنظام والنسق السياسي الذي تعمل ضمنه هذه المنظمات، فلا نستطيع الحديث عن الديمقراطية دون تمثيلها في المؤسسات التي تقوم بنقد المبادئ الديمقراطية على أرض الواقع.

إن الديمقراطية هي الوسيلة العملية لإقامة التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع بحيث لا تطغى الواحدة على الأخرى، وفي ظلها يتعود المواطن على ممارسة الحقوق والواجبات.⁴ وهي تعبر عنة تعاون عادل بين مواطنين أحرار ومتساوين يجب أن يعتمد على مفهوم يضمن لجميع المواطنين الحقوق والحريات الأساسية. وهذا من خلال آليات معينة تتحدد في منظمات مختلفة كمنظمات المجتمع المدني، فهذه الأخيرة بما لها من مصلحة اجتماعية، وبما لها من استقلالية عن الدولة وربما عن الأحزاب السياسية، لا يمكنها فقط كبح جماح الأعمال التعسفية للحكام و أن تساهم في خلق مواطنين أفضل يضعون في اعتبارهم مصالح الآخرين ويتمتعون بثقة في أنفسهم فيما يقومون به، ويتميزون باستعدادهم للتضحية من أجل الصالح العام، ولعل أفضل ما يميز المجتمع المدني أنه يتيح الفرصة لوجود جماعة أو طبقة وسيطة بين الفرد والدولة، وهذه الجماعة تكون قادرة على إدارة الصراعات والتحكم في سلوك الأعضاء دون قيد عام، وزيادة أعضاء صانعي القرارات بمزيد من الطلبات وجعل النظام خارج السيطرة وبهذا يستطيع المجتمع المدني أن يحد من الصراعات ويحسن من نوعية المواطنة.

إذا فالديمقراطية هي النظام الذي ينشأ في ظل مؤسسات المجتمع المدني وتتمتع بالحرية والاستقلالية، وهو النظام الكفيل بضمان فاعليتها وفعاليتها، وفي المقابل فهي تحتاج إلى مؤسسات وآليات تركزها، حتى لا تبقى هناك إشكالية بين النظرية والواقع، ومنه فإن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني هي علاقة ترابط وتكامل وتداخل ولا يمكن الفصل بينهما، وهذا يعني أن الحكم الراشد كفلسفة حكم يحتاج إلى نظام ديمقراطي كما يحتاج إلى آلياته ومن دونها يتعذر تطبيقه.

⁴ خالد الحروب وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.99.

2-2 المجتمع المدني والمشاركة السياسية:

إن المشاركة السياسية تشير في مفهومها البسيط إلى أنها تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية أي أنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا متواصلًا أو مقتطعا، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي فعلاً أم غير فعال.

كما أنها تعني أي فعل طوعي يستهدف التأثير في انتقاء السياسات العامة، وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي محلياً كان أم وطنياً.⁵

2-2-1 أهمية المشاركة السياسية:

تكمن أهمية المشاركة السياسية التي لا يختلف فيها وجهات النظر في أنها أصبحت واقعا ملموسا في أي دولة أو نظام سياسي، وأنها الوسيلة التي تعلم الأفراد المسؤولية الاجتماعية بمعنى الإحساس بأنه ينبغي للمصلحة الشخصية ألا تتعارض مع مصلحة الآخرين أي المصلحة العامة. إن المشاركة في النشاطات السياسية تعطي الفرد فرصة للتحكم في تسيير حياته وبالتالي فهي المعنى الحقيقي لحرية الإنسان، كما أن الوجود الفعلي للمشاركة السياسية للأفراد يعد صمام الأمان الوحيد ضد الطغيان والاستبداد السياسي.

2-2-2 دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية:

تمثل المشاركة السياسية المبدأ الأساسي في عملية إشراك المواطنين والجماعات في إدارة الحياة السياسية، وتعد المقوم الضروري لمواطن هذا العصر الذي يتحدد بجملة من الحقوق تتمثل في حرية التفكير والتعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وفي الوظيفة العامة، إضافة إلى حق التعليم والمساواة وتكافؤ الفرص، ويقف في مقدمة ذلك الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم.

⁵ غليون برهان وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص.279.

فمسألة المشاركة السياسية ينبغي أن ينطلق النظر إليها لا من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذلك بل من ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشريعة التي تبرز سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل⁶.

إن الرشادة السياسية تحتاج إلى مشاركة قوية للأفراد وفاعلة سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو منظمات المجتمع المدني، ولا شك أن ارتفاع معدلات المشاركة السياسية داخل المجتمع يعد مؤشرا من مؤشرات الرشادة السياسية، ولهذا فإنها تعتبر ركيزة من الركائز التي يستند إليها المواطنون للإسهام في العملية السياسية، والتي تحتاج إلى قنوات تنظمها وتحافظ على استمراريتها، وهذا طبعا ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لرفع مستواها وتفعيل دورها و المحافظة على استمرارها.

2-3 المجتمع المدني والثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية عن المكون الفكري والقيمي للنظام السياسي، ويمكن تعريفها بأنها البناء أو الإطار الفكري الشامل للقيم والاتجاهات والمواقف التي تحدد سلوك النظام السياسي⁷. كما تعني مجموعة المعارف والرؤى والقيم والمعتقدات والاتجاهات والمشاعر السائدة لدى أفراد مجتمع معين، أو جماعة معينة اتجاه شؤون الحكم والسياسة.

2-3-1 مقومات الثقافة السياسية:

- التوجهات نحو النظام السياسي، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده، وقيمه، وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلبا أو إيجابا، كما أنها تتعلق أيضا نظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي و في سير عمله، وفي القرارات التي يتخذها.
- التوجه نحو الآخرين في النظام السياسي، أي نظرة الفرد إلى اختلاف الآراء السياسية، وفي الصراع أو التنافس، وفي الأحزاب وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.
- التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته، وينطوي ذلك على نظريته في السياسة ذاتها، وفي إسهامه فيها، وفي الربط بين وضعه الاجتماعي والاقتصادي وآرائه ومواقفه السياسية.

⁶ المرجع نفسه، ص.285.

⁷ Samuel Huntington : the change to change, modernization development and politics in comparative politics, vol3 N°3 , 1972,p.45.

2-3-2 المجتمع المدني وتكريس قيم الثقافة السياسية:

من غير الممكن تصور وجود حكم راشد إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والمنظمات السياسية المختلفة، كما لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز محاور الحكم الراشد أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم و مبادئ السياسة الرشيدة.

إن الترشيد السياسي بقدر ما يحتاج إلى مؤسسات مدنية بقدر ما يحتاج إلى ثقافة سياسية تنسجم ومتطلبات الديمقراطية، وتحقيق الشفافية والمسؤولية والتعددية الفكرية والسياسية، وقيم الحوار وحقوق الإنسان، لأنه كلما ترسخت هذه القيم في المجتمع كلما ارتفعت نسبة المردودية الديمقراطية.